



## قوة الجهاز التنفيذي للدولة بالنظافة والحكمة

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بقلم : فيصل الزامل

في جلسة حوار قال أحد كبار المسؤولين: «رفضت التجاوز لأحد المراجعين المتنفذين، فذهب الى الوزير ووقع له بالاستثناء، وبعدها لم أتزم باللوائح، كل حالة تعرض علي أمشيها، واللي يصير يصير».

علق أحد الجالسين قائلاً: «اسمع هذا المثال المعاكس لما تقول، عندما كان الأستاذ أنور النوري وزيراً للتربية طلب منه أحد المتنفذين استثناء معاملة من قرار وزاري يمنع تلك المعاملة فرفض أن يستثنىها، سأله المتنفذ: اذا لم تستطع أنت الاستثناء فمن يملك هذه الصلاحية إذن؟! بعد أيام، يقول الأستاذ أنور النوري: سألني سمو الشيخ سعد العبدالله يرحمه الله عن نفس الموضوع. يبدو أن المتنفذ كلمه. وإمكانية استثناء تلك المعاملة، قلت له: حاضر طال عمرك، ولكنها ستكون البداية، وسيراجع مكتبك العشرات لمعاملات مشابهة لها، الله يعينك طال عمرك».

سأله الشيخ سعد: «إذا كان الوضع مثلما تقول خلاص، انسى الموضوع وخذك على شغلك».

تابع المتحدث قائلاً: «من واجب القيادي الذي يتحمل مسؤولية جهاز تنفيذي أن يبين وجهة نظره وأن يدافع عنها بطريقة مقنعة، وأن يستخدم معلوماته واتصالاته لمنع التجاوزات ولحماية الجهاز الوظيفي التابع له من مثل هذه الإحباطات، وبالنسبة لهذا الذي اكتفى بالقول: خلاص، راح أمشي كل المعاملات المخالفة، واللي يصير يصير، فهو غير جدير بتحمل المسؤولية، فهو لا يجيد الدفاع عن صلاحياته بالذكاء والحكمة اللازمة ليستحق المرتبة التي وصل إليها».

استكمالاً لهذا الحوار أنقل ما سمعته من مسؤول كبير في جهاز مالي هام من النوع الثاني يقول: «اذا بدأ اجتماعنا، كثيراً ما يتحدث بعض الحاضرين قائلاً: بالنسبة للموضوع الفلاني ترى مكلمني عنه فلان. فقد اتفقنا على هذه الشفافية حتى لا تحدث حساسيات لا مبرر لها إلا اتصالات أصحاب المصالح، فنحن هنا للصالح العام فقط، وهذه النوعية من المسؤولين تتميز بشيئين: القدرة على الإقناع بطريقة حكيمة + الشفافية ونظافة اليد». انتهى.

هذه النوعية هي التي يقوى بها الجهاز التنفيذي للدولة والعكس صحيح، وبالطبع تتحمل المستويات العليا من القيادة في الدولة الدرجة الكبرى من مسؤولية الدفاع عن هذا الجهاز وليس إحباطه والانحياز الى المتنفذين ضده لصالح مخالفة النظام وإهدار المال العام تحت مبررات واهية، فيها الشيء الكثير من الخضوع للمانشيتات الصحافية المدفوعة الأجر (...) أو الأوهام التي ينشرها «البعض» في نفوس الناس في هذا البلد، فقد آن الأوان كي نتخلص من الابتزاز السياسي والخضوع لأصحاب المصالح الفاسدة وأن نكون فعلاً دولة قانون وليست... «حارة كل من ايدو الو».

كلمة أخيرة (تويت): عن سعيد بن المسيب أن عمر رضي الله عنه قال: «نعم الرجل فلان لولا بيعه».

قيل لسعيد: «ما كان يبيع؟».

قال: «الطعام، قلما باعه الرجل الا وود للناس الغلاء».